ضد خطر الفاشية وللدفاع عن الحريات الديمقراطية. وأكّدت اللجنة المركزية أن مصدر السوء في «سياسة الاحتلال، والضم والتوسُّع، وقمع الشعب الفلسطيني. وإحدى نتائج هذه السياسة الخطيرة هي هجمات الحكومة، والمنظمات الفاشية التي تنمو تحت رعايتها، على الحريات الديمقراطية» (**الاتحاد**، ١٩٨١/١/٢٧). وكشفت اللجنة المركزية، عن الجذور الطبقية لسياسة الاحتلال، التي تعمِّق خطر الفاشية والحرب، وأكّدت أن الاحتلال هو أيضاً «مصدر أرباح طائلة للرأسمال الكبير المحلي والأجنبي، المعني بالاستمرار بأي ثمن ولو أدّى ذلك إلى القضاء على حريات الشعب الديمقراطية. بالاضافة إلى ذلك فإن كل يوم سيستمر فيه حكم ليكود يزيد خطر الفاشية والحرب، ويعمِّق الأزمة الاقتصادية والاجتماعية» (**المصدر نفسه**).

٤ – وهناك أيضاً بند خاص عن «جبهة السلام» جاء فيه: «يناضل حزبنا لإقامة أوسع جبهة سلام، دون فرق في الآراء الأيديولوجية والانتماء الحزبي. وننطلق في ذلك، من حقيقة أن أوساطاً سياسية أُخرى بدأت تزن الأمور بفهم أكثر وواقعية أكبر. إن قوى السلام تزداد اتساعاً. حزبنا الشيوعي هو قوة السلام الأكثر مثابرة في اسرائيل. فقد كنَّا الأوائل، ولمدة طويلة الوحيدين، الذين بنضالنا ضد الاحتلال، طرحنا برنامج سلام شامل، وعادل وواقعي، آخذين في الحسبان الظروف الدولية والمنطقية في أيامنا. والآن هناك أوساط أوسع تدرك، أن برنامج أرض – اسرائيل الكاملة الليكودي، وبرنامج الضم الذي يسمَّى 'تنازلات اقليمية' و'البديل الأردني' للمعراخ، كلها برامج تلغي حق تقرير المصير للشعب العربي الفلسطيني. وهي برامج تمنع السلام» (**الاتحاد**، ١٩٨١/١/٢٢).

وأضاف بند «جبهة السلام» يقول أن القوى المعارضة للسياسة العنصرية في اسرائيل، أصبحت كثيرة، وهي موجودة، ولكن ضعفها ناتج من عدم توحُّدها، وعدم مثابرتها. وأشار إلى أنه لا تزال بين هذه القوى، طموحات ببعض الضم (مثل القدس العربية). كما أن كثيرين منهم لا يزالوا يعارضون إقامة دولة فلسطينية مستقلة. وهم بهذه المواقف لا يساعدون على إقرار السلام. وأكّد أن حزب راكاح سوف يستمر في العمل من أجل «إقامة أوسع جبهة سلام، ومن أجل التعاون في كل القضايا الممكنة مع القوى المعتدلة، حتى حين لا تكون مواقفها مثابرة. وفي الوقت نفسه، سوف نستمر في إجراء الحوار مع جميع القوى السياسية بهدف إقناعها بأنه، فقط بالاعتراف المتبادل بالحقوق القومية لشعبي هذه البلاد؛ وفقط، بالاعتراف المتبادل بحق تقرير المصير للشعب العربي الفلسطيني بما في ذلك حقِّه في إقامة دولته المستقلة في الضفة الغربية، وبضمنها الجزء العربي من مدينة القدس، وفي قطاع غزة؛ فقط بهذا يحل السلام الشامل والعادل والثابت» (**المصدر نفسه**).

٥ – وحول «الأزمة الاقتصادية في اسرائيل» يقول البند المتعلِّق بهذا الموضوع، أنه من الممكن «تخطِّي الأزمة الاقتصادية والاجتماعية في الاشتراكية فقط. ولكنه حتى في نطاق النظام القائم، يمكن معالجة الاقتصاد وترميمه عن طريق اتباع سياسة سلام وتقدُّم إجتماعي» (**الاتحاد**، ١٩٨١/٢/٣). ومن أجل ذلك يجب اتباع خطوات أساسية أهمها، تقليص جذري في الميزانية العسكرية، وإلغاء «كل النفقات للمستوطنات في المناطق المحتلة، والغاء كل النفقات للحرب في لبنان وللمرتزق حداد وعصابته» (**المصدر نفسه**)، إضافة إلى اتِّباع سلسلة إجراءات في تأميم البنوك وشركات التأمين والتجارة الخارجية، ومنع الأسعار الاحتكارية عن طريق المراقبة الحكومية، وفرض ضرائب مرتفعة على الأرباح الرأسمالية، وتخفيف عبء الضرائب على الطبقات الشعبية. كما تضمَّنت رؤوس الأقلام، التي شكَّلت المحور الأساسي لمناقشات المؤتمر خلال جلساته، المواضيع التالية: القمع والنضال في المناطق المحتلة؛ السياسة الخارجية للحكومة؛ خطر السلاح النووي في الشرق الأوسط؛ التطوُّر في موقف ومكانة منظمة التحرير الفلسطينية؛ واقع وآفاق حركة التحرر الوطني العربية؛ التمييز الطائفي وجذوره الطبيعية؛ النظام الداخلي والواقع التنظيمي في الحزب؛ مساواة المرأة.

وفي نهاية هذه التحضيرات، وعشية افتتاح المؤتمر، عقد كل من مئير فيلنر، السكرتير العام للحزب،